

ريگان كوردستان

طريق كوردستان

صدر العدد الاول منها باسم (آزادي) في نيسان ١٩٤٥

نصف شهرية سياسية - يصدرها الحزب الشيوعي الكوردستاني - العراق

المكتب السياسي للحزب الشيوعي الكوردستاني: بلاغ حول قانون الانتخابات الجديد

في الشهرين الماضيين اغرطت اعضاء المجلس الوطني العراقي في نقاش حاد حول تعديل قانون الانتخابات العراقي، في الحتام وفي جو من الضوضاء والاستعجال تم اقرار قانون جديد، لا ينسجم مضمونه مع الدستور وتطويز الديمقراطية، بل تضيق الخناق على العملية الديمقراطية، وتخدم سياسة فرض الامر الواقع وتعميق الطائفية وتقف ورائها الانتقاسات.

الحزب الشيوعي الكوردستاني لا ينظر الى اي قانون يعزل عن الواقع السياسي والاجتماعي للمجتمع الكوردستاني والعراقي، وكذلك ينظر الى قانون الانتخابات، ويرى ان هذا القانون ليس فقط مرتبط بانتخاب مجلس ما، بل ان نظرتة الى هذا القانون ترتقي الى مستوى ان القانون المذكور يرتبط باعادة بناء العراق وتثبيت الديمقراطية والنظام الفدرالي التعددي، لذلك نقول، بالاضافة لتثبيت الجبهة الكوردستانية، في مجلس النواب في بغداد وجهودهم القيمة لقطع الطريق اسام الشوفينيين وبقايا البعثيين ورجالات الدول الحارجية للوصول الى مرامهم في عزل كركوك عن محيطه الطبيعي، او على الاقل حرمانه من المشاركة في الانتخابات، حيث تحقق هذا الانجاز نتيجة وحدة صف الجهات الكوردستانية، وهي تستحق التقدير.

لكن الحقيقة، ان هذه المشكلة التي ضمنت ونفذت باسم كركوك، كانت لصف الانظار عن النوايا غير المعلنة للقرى السياسية الطائفية والمتنفذة لترسيخ الطائفية والمحاصرة بشكل اوسع، حتى اولوا القانون للصفية التي تم اقرارها حيث تتناسب مع طموحهم في الاستئثار بالسلطة، وقد افتعلت مشكلة كركوك عمدا حتى تشغل الكتلة الكوردستانية بهذه القضية، وتضطر الى المسامحة لترسيخ العديد من النقاط مقابل هذه المشكلة المفتعلة باسم كركوك.

القانون الجديد للانتخابات، بالاضافة الى تضمنه محاولات الاستحواذ على السلطة، فهو في مضمونه يقلص هامش الديمقراطية، ويقطع الطريق اسام القوائم والقوى والمكونات السياسية من الوصول الى السلطة، فقد قُصص المجلس في المادة الاولى من القانون عدد المقاعد التعويضية ال(٤٥) المخصصة للقوائم التي لا تحقق القاسم الانتخابي للوصول الى المجلس، الى (١٥) مقعداً فقط، تخصص (٨) منها كحصة لبعض المكونات (كوتا) للنواب اللذين ينتخبهم العراقيون المقيمون بالخارج واللذين تزيد نسبتهم على ١٠٪ من سكان العراق.

وفي المادة الثالثة، وبشكل منافي للمنطق والعدالة، ذهبت الكتل البرلمانية الكبيرة الى ابعد من الاستحواذ، فقد فرضت مجداً منح المقاعد الشاغرة للقوائم الفائزة، فالقانون القديم كان يقضي ان الكيانات التي لم تحصل على عدد الاصوات اللازمة، وكان لها الباقي الاقوى، فانها تستفيد منها للحصول على كرسي برلماني، لكن التعديل الجديد يرمهم من اصواتهم، ويضع هذه الاصوات تحت تصرف الكتل الكبيرة للحصول على مقاعد اكثر.

هذا القانون الذي يقر القائمة المفتوحة والدوائر الصغيرة، لا يتضمن اية ضمانات للشباب كي يستطيعوا الدخول في المنافسة امام القوى السياسية الطائفية والدينية والبعثية و... التي سنت القانون بهذا الشكل.

والاسوأ ان هذا القانون ينافي في بعض بنوده الدستور العراقي، خاصة فيما يتعلق بنسبة ٢٥٪ المخصصة للنساء في المجلس الوطني.

لذلك فان هذا القانون لا يستطيع تقديم اية ضمانات (سوى الشكلية منها) لوصل النساء بالنسبة المطلوبة الى المجلس، في مجتمع عشائري طائفي ديني ابوي.

في الحتام يجب الاشارة الى ان القانون لو كانت كسابقتها احتسبت العراق كدائرة انتخابية واحدة، فقد كانت تعرض الاصوات الضائعة، لكن هذا القانون الذي قسم العراق الى دوائر انتخابية صغيرة يرجع ان يفقد بسببها الطغ الكوردستاني ٨ الى ١١ كرسيا.

لذلك نعتبر القانون تراجعاً عن الديمقراطية وتهديدا حقيقيا لمستقبل التعايش السام في العراق، لانها حكومة بالاستحواذ والاستئثار بالسلطة.

المكتب السياسي

للحزب الشيوعي الكوردستاني

شنشل: اعادة قانون الانتخابات الى

البرلمان سيؤدي الى ارباك عمل المفوضية

قال النائب في مجلس النواب عن الكتلة الصدرية فلاح حسن شنشل، ان «الرجاع قانون الانتخابات الى البرلمان مجدداً لتعديل نسبة المهجرين في الخارج قد يؤدي الى ارباك عمل مفوضية الانتخابات بسبب ضيق الوقت وقد تأخذ المناقشات مجدداً واذن اشابع، وذلك ايضا ليس في مصلحة مفوضية الانتخابات، ولابد من المضي في اقرار القانون دون تعطيل».

وكان نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قد اعلن، انه لن يصادق على قانون الانتخابات بصيغته الحالية مهما كان الثمن وتحت أي طرف، وانه امهل مجلس النواب حتى ظهر الثلاثاء، لتعديل

الفرقة الخاصة بالمهجرين، دون ان ينفي أو يؤكد مصادقة رئيس الجمهورية جلال الطالباني ونائبه عادل عبد المهدي على القانون.

وكان البرلمان قد حدد نسبة خمسة بالمائة للمقاعد التعويضية وهو ما يجعل عدد المقاعد المخصصة للعراقيين خارج البلاد سبعة مقاعد فقط من مجموع ٣٢٣ مقعداً سيضمها البرلمان القادم بعد ان ذهبت ثمانية مقاعد الى كوتا الاقليات.

وكان المجلس صوت بخيار نسبة الـ ١٥ ٪ كان عدد المقاعد المخصصة للمهاجرين خارج البلاد سيرتفع الى ٢١ مقعداً، وقد يكون هناك عدم دقة او تلاعب والسبب عائد لعدم تفرغ اخصائيه دقيقة بعدد العراقيين خارج البلاد»

وحول امكانية نقض القانون في مجلس الرئاسة اوضح شنشل ان «رئيس الجمهورية جلال الطالباني ونائبه الأول عادل عبد المهدي صادقاً على القانون، وما ذكره

قائمة "التحالف الكوردستاني" تضم ١٢ حزباً وكياناً سياسياً لخوض الانتخابات النيابية المقبلة

أربيل
عقد مساء الأربعاء ١١/١١، في مدينة أربيل، اجتماعاً مشتركاً لعدد من الأحزاب والجهات السياسية الكوردستانية. وبحث خلال الاجتماع الذي جرى بإشراف السيد كورست رسول علي نائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني وحضور السيد فاضل مبراني سكرتير المكتب السياسي للديمقراطي

الكوردستاني، مسألة تشكيل قائمة كوردستانية موحدة لخوض الانتخابات النيابية العراقية القادمة. وتقرر خلال الاجتماع تشكيل قائمة كوردستانية موحدة باسم "التحالف الكوردستاني" تضم ١٢ حزباً وكياناً سياسياً كوردستانياً وهي:

الاتحاد الوطني الكوردستاني ، الحزب الديمقراطي

الكوردستاني، الحركة الإسلامية في كردستان، الحزب الشيوعي الكوردستاني، حزب كادحي كردستان المستقل، الحزب الإشتراكي الديمقراطي الكوردستاني، جمعية الليبراليين التركمان، الحزب القومي الديمقراطي الكوردستاني، حزب عمال وكادحي كردستان، حزب كادحي كردستان، قائمة أربيل التركمانية، الحركة الديمقراطية لشعب كردستان.

الحزب الشيوعي العراقي يعلن تحالفه الانتخابي

أعلن الحزب الشيوعي العراقي تحالفه الانتخابي باسم ائتلاف «اتحاد الشعب» وضم اليه مجموعة من الكيانات السياسية بينها «منظمة الكلدو اشور» و«حزب الآصاء والسلام» و«الحزب الوطني الديمقراطي» (المنشق عن الحزب الديمقراطي بقيادة نصير الماجري) بزعامة هديب الحاج حمود ، إضافة الى حزب العمال الثوري وشخصيات سياسية وإعلامية وفنية منفردة.

وجاء إعلان الحزب الشيوعي لقائمه الانتخابية في اليوم الأخير للمهلة التي منحتها المفوضية العليا للانتخابات لإعلان الائتلافات الانتخابية بعدما مددت المهلة أسبوعاً واحداً بعد إقرار قانون الانتخابات الأحد الماضي.

وأكد سيمر الساعدي عضو اللجنة المركزية لـ «الحزب الشيوعي» أن «برنامج الحزب ركز على نقطتين أساسيتين هما العبور فوق المسميات الطائفية ونسج المهاصمة ودعم مبدأ المواطنة وترسيخها لدى

مجلس النواب حول قانون الانتخابات، وكانت المسألة الأساسية سجل الناخبين في كركوك، وأضاف انه تم القبول لدعوة رسمية من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.

وقال: "تسهل زيارتنا الى فرنسا ومن ثم بولندا. الزيارة الى فرنسا هي زيارة رسمية (زيارة دولة)، وهي تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والتجارية والمسائل التي تتعلق بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وما نرجوه من فرنسا أن تساعد العراق على الخروج من طائلة البند السابع. وفي بولندا لدينا مشكلة الديون ومشكلة الدعوى التي أقمناها على بولندا، نتمنى أن نحل هذه

المشاكل هناك".
وفيما يخص المصادقة على قانون الانتخابات، أشار مام جلال الى أنه حدثت نقاشات وسجلات مطولة في

مام جلال : الرئاسة تصادق على قانون الانتخابات وترسل ملاحظاتها الى مجلس النواب

مجلس النواب حول قانون الانتخابات، وكانت المسألة الأساسية سجل الناخبين في كركوك، وأضاف انه تم القبول لدعوة رسمية من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.

وقال: "تسهل زيارتنا الى فرنسا ومن ثم بولندا. الزيارة الى فرنسا هي زيارة رسمية (زيارة دولة)، وهي تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والتجارية والمسائل التي تتعلق بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وما نرجوه من فرنسا أن تساعد العراق على الخروج من طائلة البند السابع. وفي بولندا لدينا مشكلة الديون ومشكلة الدعوى التي أقمناها على بولندا، نتمنى أن نحل هذه

المشاكل هناك".
وفيما يخص المصادقة على قانون الانتخابات، أشار مام جلال الى أنه حدثت نقاشات وسجلات مطولة في

يقق لمليون ومائة ألف عراقي التصويت في الانتخابات العراقية في

أعلن رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق أن مليوناً ومائة ألف ناخب عراقي سيشاركون في الانتخابات العراقية القادمة في الخارج. وقال فرج الهيدري "تفيد المعلومات الأخيرة التي تلقناها المفوضية من خلال السفارات العراقية والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية أن مليوناً ومائة ألف مواطن عراقي يقيمون في الخارج يحق لهم التصويت في الانتخابات العراقية القادمة. وأشار الهيدري الى أن "مفوضية الانتخابات تقدمت بطلبات الى ٢٣ دولة لفتح مراكز اقتراع فيها للانتخابات



نائب عراقي : اعتماد مجلس النواب البطاقة التموينية في تقدير عدد المقاعد للمحافظات غير قانوني

اعتبر النائب محسن سعدون كركوي عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي عن كتلة التحالف الكوردستاني اعتماد مجلس النواب البطاقة التموينية لوزارة التجارة في تقدير عدد المقاعد النيابية للمحافظات لتمثيلها في البرلمان القادم غير قانوني.

واوضح النائب ان اعتماد مجلس النواب العراقي البطاقة التموينية في عدد المقاعد النيابية للمحافظات لتمثيلها في البرلمان القادم غير قانوني ويخالف الواقع ولا يمكن اعتماد البطاقة التموينية أساساً لثل هذا الامر ، وكان على المجلس الاعتماد على الاحصاءات لوزارة التخطيط بعد اجرائها لتعداد السكان

بان كي مون يناشد بغداد وأربيل تسوية خلافاتهما

قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في تقرير الى مجلس الأمن عن العراق «إن تطبيع علاقات العراق مع جيرانه أمر يتسم بالأهمية من أجل الاستقرار في المنطقة». وإن «التعاون الإقليمي هو عملية ذات مسارين». وناشد «جميع الدول الأعضاء، لا سيما الجيران، احترام سيادة العراق والتزامهم بمبدأ التدخل».

وأضاف أنه «من أجل التوصل الى استقرار سياسي وسلام دائم في هذا البلد، من الأهمية البالغة أن تسعى الحكومة الفيدرالية في بغداد وقيادة إقليم كردستان العراقي الى تسوية خلافاتهما عبر حوار هادف»، مشيراً الى الخلافات في شأن «الحدود الداخلية المتنازع عليها وتقاسم الموارد الطبيعية» باعتبارها خلافات «تشكل عائقاً في طريق التقدم السياسي على الصعيد الوطني».

وأكد الأمين العام أنه يعتقد «جازماً، بأن الانتخابات الوطنية المقبلة المقرر عقدها في كانون الثاني ٢٠١٠ تشكل فرصة تاريخية للعراق وخطة حاسمة نحو تحقيق المساهمة الوطنية كما انها يمكن أن تسهم في تقدم العراق السياسي وأن تقطع شوطاً كبيراً في تعزيز سيادة العراق واستقالته». ورحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في مجلس النواب في شأن تعديل قانون الانتخابات.

وقال الأمين العام أن «تقدماً ملموساً أحرز في العراق على مدى الأعوام الماضية، ويعود الفضل في ذلك الى حد كبير الى التزام وعزم حكومة وشعب العراق».

وشجع بان العراق على «الوفاء بالتزاماته» في شأن التعويضات كما ورد في الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) وكذلك على «التأكيد مجدداً على حدوده البرية والبحرية مع الكويت وفقاً للقرارين ٨٣٣ و٧٣٣». وأكد أن «بعد النجاح الذي تحقق في اجراء الانتخابات الوطنية، فثمة حاجة أيضاً لحكومة العراق، الى جانب الدعم المقدم من المجتمع الدولي، أن تحسن من توفير خدمات المرافق الأساسية، وأن تعجل من وتيرة الإعمار والتنمية في البلد.»

برلمان كوردستان يدعو الطالباني الى استخدام الـ "فيتو" لنقض قانون الانتخابات

«التلاعب الذي حصل في توزيع المقاعد»، وتابع لذلك ندعو رئيس الجمهورية جلال الطالباني بعدم التوقيع على هذا القانون وأن يستخدم حق الفيتو لنقض القانون، ونعلم بأن القانون لم يوقع حتى الآن من قبله ولا يزال قيد الدراسة».

وأضاف كركوكي "لقد بحثنا الموضوع مع رئيس الإقليم مسعود البارزاني، وهو من جانبه اتصل بكتلة التحالف الكوردستاني وحشهم على عدم إفساح المجال ليمارس الظلم بحق الإقليم، ولا يجوز منح كركوك وضعاً خاصاً".

طالب برلمان إقليم كردستان، رئيس الجمهورية جلال الطالباني باستخدام حق الـ "فيتو" في مجلس الرئاسة لنقض قانون الانتخابات، معتبراً زيادة عدد المقاعد البرلمانية في المحافظات الجنوبية مقارنة بالاقليم بأنها "غير طبيعية".

وقال رئيس برلمان إقليم كردستان كمال كركوكي في جلسة خاصة، أن "الزيادة في عدد المقاعد النيابية التي أقرت في قانون الانتخابات هي زيادة غير طبيعية"، مبيناً أن "تخصيص ثلاث مقاعد فقط لاقليم كردستان هي قليلة جداً مقارنة مع زيادة عدد المقاعد المضافة إلى المحافظات العراقية الأخرى".

واعرب كركوكي عن استغراب برلمان كردستان لـ